ونقديم الجار والمجرور للاهتمام وحمله على الحصر غير محتاج
اليه في الحد المعنى المقتضى للاعراب وهي الفاعلية و
المفعولية والاضافة كضرب في ضرب زيد فانه يتقوم به
فاعلية زيد وكضربت في ضربت زيدا فانه يتقوم به مفعولية
زيد وكالباء في مررت بزيد فانه يتقوم بها الاضافة في زيد
وقد عرفت معنى الفاعلية والمفعولية فلانعيد وعامل المبتدا
اعني التجرد للاسناد به يتقوم فاعلية وهو كونه مسندا اليه
لانه لو لم يكن مجردا تلقبت به العوامل اللفظية فيحقق فيه
ما يقتضيه لا الفاعلية جزما البتة ولولم يكن التجرد للاسناد فعدم
تحققه فيه ظاهر ولما كان الاعراب اما بالحركة او بالحروف
والاعراب بالحركة اما مستو في الحركات الثلث اولا والثاني
اما محمول فيه الكسرة على الفتحة او على العكس والاعراب بالحروف
اما بالحروف الثلث او بحرفين والثاني اما رفعه بالواو
او بالالف شرع في بيان هذه الاقسام الستة على الترتيب
بتقديم الاعراب بالحركات الثلث لانها لتعلان الاصل هو
الاعراب بالحركة والاصل فيه استيفاء الحركات الثلث ولامقتضى
للعدول عن الاصل فقال فالمفرد المنصرف الفا فصيحة
اي اذا عرفت ذلك فنقول المفرد والمراد بالمفرد المفرد من كل
وجه واحترز به عن غير المفرد من المثنى والمجموع وما في حكمها
مما الحق بهما فلا يرد نحو كلا والاسماء الستة لانها غير داخلة
في المفرد وحيث اريد به المفرد من كل وجه ولانه لا يلزم

بالحكم

بلحكم على الجنس على الاهمال الحكم على كل فرد ولان الاسماء الستة
وكلا معربات بالحركات الثلث وان لم يكن كذلك في كل حال والاستغراق
بوجب اشتمال الافراد لاشتمال احوالها وفيه والجمع المكسر احترز به
عن الجمع السالم بالالف والتاء او بالواو والنون او بالياء
والنون المنصرف صفة بعد صفة واحترز به عن غير المنصرف
من الجموع كمساجد ومصابيح وكذا في الاول ولو قال المفرد والجمع
المكسر المنصرف لكان اخصر الا انه لما كان مما يحتمل التغليب
عدل عنه الى الاطناب بالضمة لفظا او تقديرا رفعا ظرف
او حال او مصدر نوعي ان قدر يعرب او تمييز عن النسبة اي
وقت رفع العامل او مرفوعا او يعرب بالضمة رفعا او بالضمة
رفعه والفتحة نصبا من باب العطف على معمولي عاملين
مختلفين بتقديم الظرف نحو في الدار زيد والحجرة عمرو
والكسرة جرا ونصبا وجرا كقوله رفعا اعلم ان الضمة
والفتحة والكسرة بالتاء واقعة على نفس الحركة لا بشرط كونها
اعرابية او بنائية بخلاف المجرد عن التاء فانها القاب البناء
جمع المؤنث السالم هو صفة جمع المؤنث وليست باعرف
من الموصوف لان المضاف الى ذي اللام له في باب الصفة
حكم ذي اللام والمراد صفة جمع المؤنث السالم فلا يخرج نحو
سبحلات وسفرجلات من جموع المذكر والمراد جمع المؤنث
وما كان على صيغته كسبحلات فكان من حذف المعطوف
ولو قال الجمع بالالف والتاء لكان اشمل واظهر واحترز بقوله

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)